الأمم المتحدة S/PV.7038

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٣٨**

الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ٢٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد محمدياروف
	الأرجنتين	السيد تيميرمان
	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	باكستان	السيد عزيز
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد يون بيونغ - سي
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ يي
	غواتيمالا	السيد كاريرا
	فرنسا	السيد فابيوس
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	المغرب	السيد العثماني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1348850 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بحرارة بالأمين العام، ونائب رئيس وزراء لكسمبرغ ووزراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرهم من الممثلين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن الليلة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. معروض على الأعضاء الوثيقة S/2013/575 التي تتضمن نص مشروع قرار أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

وألاحظ أن هذه الوثيقة تحتوي على المرفق الأول، الذي هو نص قرار اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٧ أيلول/سبتمبر، بعنوان ”قرار بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية“.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تقديم مشروع القرار، الذي هو الآن نص رئاسي. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إن قرار اليوم التاريخي أول أخبار سارة نسمعها عن سوريا منذ وقت طويل. لقد قلت لشهور عدة إن استخدام الأسلحة الكيميائية المؤكد في سوريا سيتطلب استجابة قوية وموحدة. وفي هذه الليلة، اتخذ المجتمع الدولي إجراء. إنني أثني على أعضاء المجلس. وأنا ممتن خصوصا لجهود وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، ووزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري.

كما أكدت ذلك البعثة التي أرسلت للتحقيق في الادعاءات، فقد استخدمت الأسلحة الكيميائية في سوريا. يجب تقديم مرتكبي تلك الجريمة إلى العدالة. عادت البعثة خلال هذا الاسبوع، تحت إشراف البروفيسور آك سلستروم إلى سوريا، لاستكمال تحقيقاتها، بما في ذلك فيما يخص الحادث الذي وقع في خان العسل. وأتوقع أن يستكمل الفريق أنشطة تقصي الحقائق التي يقوم بها في الأسبوع المقبل. وسوف أحيل على وجه السرعة تقريره النهائي إلى مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن ضمان ألا تعاود أسلحة الدمار الشامل هذه الظهور كأداة من أدوات الحرب أو الإرهاب.

لأن الأمم المتحدة هي المنظمة الوديعة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، أرحب بانضمام سوريا إليها و إعلانها عن تنفيذها بشكل مؤقت. ويحدد القرار الحاسم الذي اتخذه اليوم المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مواعيد نهائية طموحة ولكنها واقعية لتدميرالبرنامج السوري على نحو يمكن التحقق منه. وبالنظر إلى نطاق المهمة و استمرار الصراع في سوريا، لدى الأمم المتحدة و منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

اتفاق مبدئي سيجري تطويره بالكامل على أساس هذا القرار، و سوف يشكل الأساس لاقتراحي الذي سأقدمه للمجلس. أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد أحمد أوزومكو، على روحه التعاونية. وسنقوم بإيفاد فريق أولي إلى دمشق يوم الثلاثاء. وسوف تحظى أفرقة التفتيش بالدعم الكامل من جميع إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها ذات الصلة.

سيضمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية في أقرب وقت ممكن و بأكبر قدر من الشفافية والمساءلة. إن ضمان تدمير الأسلحة الكيميائية على نحو يمكن التحقق منه مهمة صعبة في أي ظرف من الظروف. في سوريا، سيتعين على المفتشين، الذين هم علماء و خبراء تقنيون التعامل مع واقع الصراع المستمر. إن نجاح البعثة سيتوقف على تنفيذ الحكومة السورية لالتزاماتها بأمانة وبدون تأخير. ويشمل ذلك ضمان سلامة و أمن موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وسيكون تعاون قوى المعارضة مهما أيضا. ولدى جميع الاطراف مصلحة مشتركة في تدمير دائم لتلك الأسلحة. وستتطلب العملية أيضا مشاركة نشطة من جانب المجتمع الدولي. أنا ممتن لما أعرب عنه اليوم من تعهداتبدعم الأمم المتحدة و منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. خلال الأيام المقبلة، ستقوم المنظمتان بمواصلة استكشاف سبل كيفية تسهيل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا. وسوف أقدم توصياتي إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب.

ونحن نحتفل بهذه الخطوة الهامة، يجب علينا ألا ننسى أبدا أن مشاهد الأعمال المروعة متواصلة في سوريا باستخدام القنابل والدبابات والقنابل اليدوية و البنادق. إن منع صنف واحد من الأسلحة لا يعني السماح باستخدام الأصناف الأخرى، إنها ليست رخصة للقتل بالأسلحة التقليدية. يجب أن تتوقف كل أعمال العنف. ويجب أن يتوقف استخدام السلاح. يجب علينا الاستفادة من الوحدة التي استعادها المجلس من جديد، من خلال التركيز على بعدين حاسمين بنفس القدر في الصراع، الحالة الإنسانية المتردية والأزمة السياسية.

إننا نتوقع من أعضاء مجلس الأمن المطالبة بتقيد الحكومة السورية والمعارضة بالتزاماتهما المترتبة عليهما بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك رفع جميع العقبات التي تعترض جميع أشكال وصول المساعدات الإنسانية. ولم تتلق بعض المجتمعات المحلية المحاصرة أي مساعدة منذ أكثر من ١٠ أشهر. وقد اتفق المجلس بأن السبيل الوحيد لإحلال السلام في سوريا هو إطلاق عملية سياسية شاملة بقيادة سورية على أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق). يدعو قرار اليوم إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا لتنفيذ بيان جنيف في أقرب وقت ممكن.

لقد حان الوقت لتحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن. لقد أكملت الأمم المتحدة جميع الأعمال التحضيرية. وقد أعلن الرئيس الأسد عن استعداده لإرسال وفد إلى جنيف، وأعرب الائتلاف الوطني السوري عن استعداده للمشاركة.

ركزت محادثاتنا التي جرت في الأسبوع الماضي على إطلاق مؤتمر جنيف الثاني. وفي غداء عمل يوم الاربعاء، جمعني بوزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، اتفقنا على التأكد من مجيء المشاركين السورين إلى المؤتمر للتفاوض بحسن نية. وقد واصل اليوم، الممثل الخاص المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، السيد الإبراهيمي وأنا هذه المناقشات مع الدول الأعضاء. إننا نسعى لعقد مؤتمر في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر. في غضون ذلك، سيقوم السيد الإبراهيمي بالشروع في جميع الاستعدادات اللازمة لضمان تحقيق النجاح.

ليس ثمة من يجهل التحديات المرتبطة بإنهاء الصراع سلميا. ويجب على الجانب السوري الانخراط بشكل بناء من

أجل إقامة دولة ديمقراطية تضمن حقوق الإنسان للجميع في سوريا. وتقع على كاهل الأطراف الفاعلة الإقليمية مسؤولية التصدي لأولئك الذين سيقوضون بنشاط العملية، وأولئك الذين لا يحترمون بشكل كامل سيادة سوريا ووحدتها و سلامتها الإقليمية. ولدى أعضاء مجلس الأمن، فرديا وجماعيا، دور رئيسي يتعين عليهم الاضطلاع به من أجل الدفع إلى الأمام بعملية جنيف في اتجاه التوصل إلى حل سلمي دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي اتخذ للتو، يتماشى تماما مع الاتفاقات الروسية الأمريكية التي تم التوصل إليها في جنيف في ١٤ أيلول/سبتمبر.

وكان ذلك نتيجة لجهود منسقة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من جميع أعضاء مجلس الأمن ومعظم الدول الأخرى.

وعملا بالقرار، فإن الدور القيادي في الجهود المقبلة ستضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بمساعدة الأمم المتحدة. ونعتقد أن خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة سيتصرفون بصورة احترافية ومحايدة في سوريا، مُحترمين سيادة ذلك البلد احتراما كاملا.

ويجب القيام بكل ما هو ممكن لكفالة إخضاع الترسانات الكيميائية السورية للمراقبة، عملا بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في الوقت المناسب وعلى نحو فعال يحترم جميع قواعد السلامة. ونتوقع أن يتعاون الأمين العام مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعاونا وثيقا لكفالة التنسيق الواجب عملا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي اتُخذ للتو. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن تنظيم العمل، بما في ذلك المسائل المتصلة بكفالة سلامة الموظفين الدوليين. وروسيا على استعداد للمشاركة في العملية القادمة في سوريا من جميع جوانبها.

والشرط المسبق الهام لنجاح العمل القادم هو ما أبدته دمشق من استعداد حقيقي للتعاون بانضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد بدأت سوريا فعلا تنفيذ التزاماتها بموافاة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بقائمة مُفصلة عما بحوزتها من ترسانات كيميائية. ونعتقد أن سوريا ستواصل التعاون البناء وبحسن نية مع المفتشين الدوليين.

والمسؤولية عن تنفيذ ذلك القرار لا تقع على كاهل حكومة سوريا فقط. فعملا بشروط مجلس الأمن، سيطالب الخبراء الدوليون المعارضة السورية بالتعاون أيضا. وفي ذلك الصدد، فإن التقارير التي ستُقدَم لينظر فيها مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ينبغي أن تكون موضوعية، وأن تعالج الحالة فيما يتعلق بجميع الأطراف في النزاع السوري. فالقرار لا يندرج ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، ولا ينص على أي استخدام تلقائي لتدابير الإنفاذ القسرية.

إنه يؤكد مجددا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الروسي الأمريكي الذي عُقد في جنيف، على أن أي انتهاكات لتلك المقتضيات فضلا عن استخدام الأسلحة الكيميائية من لدن أي طرف سيُحقق فيها مجلس الأمن، الذي سيكون على استعداد لاتخاذ إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق. والإجراءات التي ستُتخذ ستكون متناسبة مع أي انتهاكات، سيتيعن إثباتها بصورة قاطعة.

وتقع مسؤولية خاصة على من يساندون ويرعون المعارضة؛ إذ يتعين عليهم كفالة عدم سقوط الأسلحة الكيميائية في أيدي المتطرفين. ونوجه الانتباه إلى أن القرار يتضمن أحكاما وضعها

مجلس الأمن تنطبق على جميع البلدان، لاسيما جيران سوريا ويجب عليهم أن يبلغوا مجلس الأمن بأي محاولات تقوم بها الأطراف الفاعلة من غير الدول بغية الحصول على الأسلحة الكيميائية. وسيكون من غير المقبول على نحو أكبر أن يدعموا هذه المحاولات. وجميع الحالات المماثلة سينظر فيها مجلس الأمن فورا من أجل اتخاذ التدابير الضرورية.

ونعتقد أن القرار لن يمكننا من حل مشكلة الأسلحة الكيميائية السورية فحسب، بل سيعطينا الزخم أيضا فيما يتعلق بقرار بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وفقا لقرارات المجتمع الدولي.

والأمر الذي يكسبي أهمية خاصة هنا هو أن القرار يضع إطارا لتسوية سياسية ودبلوماسية للأزمة السورية. فهو يعتمد، بدون اي تحفظات، بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) باعتباره أرضية للتوصل إلى تسوية. كما يؤيد التعجيل بعقد مؤتمر دولي على هذا الأساس.

وفي تقييمنا، الذي يتفق معه الأعضاء الدائمون الآخرون في مجلس الأمن فضلا عن الأمين العام، يمكن عقد ذلك المؤتمر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ونتوقع أن قوى المعارضة السورية الآخذة في التنوع بصورة متزايدة ستعرب في نهاية المطاف عن استعدادها للمشاركة في المؤتمر بدون أي شروط مسبقة، مثلما فعلت حكومة سوريا. ونناشد رعاة المعارضة أن يمارسوا عليها ما يلزم من ضغط لتقوم بذلك. وسيشارك الاتحاد الروسي بصورة فعالة ومباشرة في تنفيذ عملية نزع الأسلحة الكيميائية، وفي التحضيرات لمؤتمر جنيف الثاني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون كيري، وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد كيري (الولايات المتحدة الأمريكية): (تكلم بالإنكليزية): قبل خمسة أسابيع، شاهد العالم صفوفا متراكمة من جثث القتلى الأطفال المرميين على الأرض في المستشفى، لوحدهم أو بالقرب من آبائهم المذبوحين، والملفوفين كافة في أكفان لا أثر للدم فيها، وأصيب ضمير العالم بالصدمة. لكن عزمنا الجماعي ازداد قوة. وفي هذه الليلة، وبفضل قرار قوي إلزامي يرسي سابقة ويطالب سوريا بالتخلي عن أسلحتها الكيميائية، أثبت مجلس الأمن أن الدبلوماسية يمكن أن تبلغ من القوة ما يمكنها من نزع أسوأ أسلحة الحرب.

وهكذا، فإننا نعلن جميعا، ولأول مرة، أن أستخدام الأسلحة الكيميائية، التي قرر العالم منذ أمد بعيد وضعه خارج نطاق السلوك الإنساني المقبول، يشكل أيضا تهديدا للسلم والأمن الدوليين، في أي مكان وزمان تستخدم فيه، ومهما كانت الظروف.

وباعتبارنا مجتمعا للدول، فإننا نؤكد مجددا مسؤوليتنا عن الدفاع عن العزل، الذين تتعرض حياتهم للخطر كل يوم، وضد كل من يعتقدون أنهم يمكن أن يستخدموا أسلحة الدمار الشامل بدون عقاب. إن العالم، إذ يقف وقفة رجل واحد، متكلما بصوت واحد، يفرض لأول مرة التزامات ملزمة على نظام الأسد، مطالبا إياه بالتخلي عن الأسلحة التي استُخدمت كأدوات للإرهاب وكان لها أثر مدمر. وهذا القرار الهام يجسد ما ينوي الرئيس أوباما والرئيس بوتين والزملاء من جميع أنحاء العالم القيام به.

وأود أن أشكر وزير الخارجية لافروف على جهوده الشخصية وتعاونه الذي بدأ قبل اجتماع جنيف واستمر طيلة هذا الأسبوع حتى توصلنا إلى أرضية مشتركة. كما أود أن أشكر صديقي وقريني العزيزين، وزير الخارجية هيغ ووزير الخارجية فابيوس، اللذين كانا شريكين لي في جميع مراحل هذه العملية.

لقد كان هدفنا الأصلي هو الحد من قدرة الأسلحة الكيميائية السورية وردعها. وكان من الممكن لخيار القوة العسكرية الذي أبقاه الرئيس أوباما مطروحا على الطاولة أن يحقق ذلك، لكن قرار هذه الليلة يحقق أكثر من ذلك في واقع الأمر. فبالوسائل السلمية، سيسعى لأول مرة إلى الإزالة الكاملة لقدرة الدولة من حيث الأسلحة الكيميائية، وفي هذه الحالة، قدرة سوريا تحديدا. وعمليات التفتيش الموقعية في أماكن تخزين تلك الأسلحة ستبدأ بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، وبموجب أحكام هذا الاتفاق، ستُزال تلك الأسلحة وتُدمر بحلول متصف العام القادم.

كما كان هدفنا هو مساءلة نظام الأسد أمام الملأ على استخدامه الفظيع للأسلحة الكيميائية ضد شعبه في ٢١ آب/أغسطس، وهذا القرار ينص بوضوح على أن المسؤولين عن ذلك الفعل الشنيع يجب إخضاعهم للمساءلة وفي القرار المتخذ للتو، قام المجلس على نحو هام بتأييد بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، الذي يدعو إلى نقل السلطة إلى هيئة حكم انتقالية تمهيدا لإجراء انتخابات ديمقراطية وتشكيل حكومة يمكن اختيارها من لدن أبناء شعب سوريا لتمثيل شعب سوريا.

وقد سعينا إلى قرار ملزم قانونا، وذلك هو ما اتخذه مجلس الأمن فلأول مرة منذ بداية الحرب الأهلية في سوريا، يحدد مجلس الأمن بصورة مفصلة ما يجب أن تفعله سوريا للامتثال لالتزاماتها القانونية ولا يمكن لسوريا أن تنتقي المفتشين أو ترفضهم ويجب على سوريا أن تسمح لأولئك المفتشين بالوصول دون عوائق إلى أي المواقع كافة، وإلى أي فئة من السكان كافة. كنا نريد قرارا يمكن إنفاذه، ومرة أخرى، ذلك هو ما اتخذه مجلس الأمن.

إننا هنا لأن الأفعال لها عواقبها، والآن، إذا لم يقم النظام بواجبه، ستكون هناك عواقب. ستُقدم التقارير عن التقدم المحرز إلى مجلس الأمن على نحو متواتر، وفي حالة عدم الامتثال، سيفرض المجلس التدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقبل مجرد أسبوعين، عندما لم يكن النظام السوري ليعترف بالإمدادات الكبيرة من الأسلحة الكيمائية ويقول إنها موجودة، كانت هذه النتيجة ستكون بكل صراحة ضربا من ضروب الخيال تماما. لكن بفضل التعاون بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وبفضل أصدقائنا وشركائنا في جميع أنحاء العالم، والكثير منهم حاضرون هنا في هذه القاعة، أثبت المجلس أننا، عندما نضع الاعتبارات السياسية جانبا من أجل المصلحة المشتركة، يكون بمقدورنا تحقيق إنجازات كبيرة.

وفي حال التنفيذ الكامل للقرار، سنكون قد تمكنا من القضاء على أحد أكبر برامج الأسلحة الكيميائية القائمة على وجه الأرض، وفي أحد أكثر الأماكن تقلبا فيها.

ويتحمل نظام الأسد العبء الأكبر في الوفاء بأحكام هذا الاتفاق. وعندما يتعلق الأمر بأولئك الذين يسفكون دماء مواطنيهم، فإن من الضروري ألا يمتد صبر العالم طويلا. لكن لا يخطئن أحد، فإنه لا يزال يقع على بقية العالم عبء أيضا، فيما يتعلق بالقيام بما هو واجب من أجل إنهاء القتل الجماعي بوسائل أخرى. ويجب أن نعمل معا بالتصميم والتعاون ذاتهما اللذين أتيا بنا إلى هنا الليلة من أجل إنهاء الصراع الذي لا يزال يمزق أوصال سوريا حتى هذا اليوم.

ويجب أن نواصل تقديم المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، وليس للأسد أو أي شخص آخر عرقلة إيصال تلك المساعدة إلى الأشخاص الذين هم في أمسّ الحاجة إليها. ولن نفي بمسؤوليتنا تجاه الشعب السوري وإزاء أنفسنا إلا عند القيام بهذه الأمور. وعندئذ فقط نكون قادرين على النهوض بمصالحنا والحفاظ على أمننا وأمن حلفائنا في المنطقة. بل

عندئذ فقط، نكون قد أثبتنا أن مجلس الأمن قادر على الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

وعليه، فإننا متحدون الليلة تعزيزا لإيماننا بأهمية المؤسسات الدولية، فضلا عن إيماننا بأهمية المعايير الدولية. ونقول بصوت واحد أنه لا تسامح مع الفظائع التي ارتكبت بواسطة أشد أسلحة العالم فتكا وشناعة، وحين تنهض مؤسسات كمجلس الأمن من أجل الدفاع عن المبادئ والقيم التي نتشاطرها جميعا، وعندما نوجه إنذارا إلى الأنظمة العنيفة بأن العالم بأسره سيتحد ضدها، فإن ذلك لن يؤدي إلى سوريا أكثر أمنا فحسب، بل وإلى عالم أكثر أمنا أيضا.

السيد هيغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في سوريا في ٢١ آب/أغسطس مروعا من حيث طابعه وحجمه. وقد وصفه الأمين العام عن حق بأنه جريمة حرب. وعليه، فنحن نرحب بأن مجلس الأمن قد اعترف بالطابع المروع لذلك العمل، وأنه توصل معا إلى اتفاق بشأن استجابة حازمة وعلى نطاق واسع له. وذلك ما فعلناه اليوم باتخاذ أول قرار يصدره مجلس الأمن (القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)) بشأن سوريا خلال ١٧ شهرا. وأشيد إشادة خاصة بزميليّ وزيريّ الخارجية كيري ولافروف، على كل ما قاما به من عمل كبير لتحقيق ذلك.

ويقينا فإنه لقرار رائد. فهو يسلّم أولا، بأن أي استعمال للأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وينشئ ذلك معيارا دوليا هاما لا غنى عنه غداة الأعمال المروعة التي ارتكبها النظام السوري في ٢١ آب/أغسطس. ويؤيد القرار أيضا مبدأ المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية الذي تؤكده الأدلة. ويفرض القرار التزامات ملزمة قانونا وقابلة للتنفيذ على النظام السوري بشأن الامتثال للقرار الذي اتخذته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في وقت سابق هذا المساء. ويوضح القرار أن المجلس سيفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حال عدم الامتثال، فضلا عن أنه يؤيد بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)

وينبغي ألا يعترينا أدنى شك في التحديات المقبلة التي سنواجهها في تنفيذ هذا القرار. لكن إذا ما نفّذ القرار بشكل سليم – ويجب على المجلس كفالة ذلك – فإن من شأنه منع تكرار هذا النوع من الفظائع التي ارتكبت في ٢١ آب/أغسطس أو أي شكل آخر من أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وستضطلع المملكة المتحدة بدورها الكامل في ذلك. وبوسعي أن أعلن أن المملكة المتحدة ستقدم مساهمة أولية قدرها ٣ ملايين دولار إلى الصندوق الاستئماني التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المخصص لسوريا. وأكرر الدعوة التي وجهها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اليوم بأنه ينبغي أن تقدم جميع الدول القادرة على ذلك، التبرعات والخبرة اللازمة لتحقيق هذه المهمة الصعبة لكنها حيوية.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن إجراء المجلس اليوم لم يأت إلا بعد عامين ونصف العام من الوحشية المستمرة دون رادع، وبعد ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ من القتلى وملايين المشردين. إن فشل المجلس في التصدي للجرائم المرتكبة يوميا أسفر عن ثقافة الإفلات من العقاب، التي جعلت النظام الوحشي يعتقد أن بوسعه الإفلات من العقاب على قتل مواطنيه من الرجال والنساء والأطفال.

وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن يبني المجلس الآن على توافق الآراء الذي توصلنا إليه اليوم من أجل إحراز تقدم نحو إيجاد حل مستدام للأزمة. ومع تجدد العزم والهدف، فإن من الضروري أن نعمل على تحقيق الانتقال السياسي. وبالتالي فإنني أرحب – كما قال الأمين العام في وقت سابق – بأنه قد تم الاتفاق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن العمل

من أجل بدء مؤتمر ”جنيف الثاني“ في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وستكون تلك العملية صعبة وتنطوي على خيارات وتنازلات صعبة، غير أن من الأهمية بمكان أن نلتزم ببذل قصارى جهدنا الجماعي من أجل إنجاح تلك المحادثات. ونحن متفقون جميعا على الهدف: التوصل إلى عملية انتقالية متفاوض عليها في سوريا، بدءا بتشكيل هيئة للحكم الانتقالي ذات سلطات تنفيذية كاملة وتشكل على أساس الموافقة المتبادلة.

ولكن ليس بوسع أي عملية سياسية أن تحقق النتائج المرجوة منها على الفور. وإلى أن يتحقق ذلك، يجب علينا أيضا أن نبذل مزيدا من الجهود في التصدي للأزمة الإنسانية في البلد. ذلك أن نطاق المعاناة مروّع حقا، نظرا لسقوط ١٠٠ ٠٠٠ قتيل ووجود ملايين المشردين. لقد قدمت المملكة المتحدة ما مجموعه ٨٠٠ مليون دولار في إطار الاستجابة الإنسانية حتى الآن. ومع ذلك لا يزال يتعين علينا الوصول إلى المحتاجين المقيمين داخل سوريا. ولكي نحقق ذلك فنحن بحاجة إلى إحراز تقدم حقيقي بشأن وصول المساعدات الإنسانية. وبالتالي، فإننا نرى أنه يجب أن يتوصل المجلس في الأيام القليلة القادمة إلى اتفاق بشأن ممارسة سلطته ونفوذه، بغية كفالة الوصول فورا ودون عوائق إلى جميع المحتاجين في سوريا.

ويتعلق قرار اليوم بكفالة عدم تكرار الفظائع التي ارتكبت في ٢١ آب/أغسطس مرة أخرى. ونحن بحاجة ملحة الآن إلى التركيز على الفظائع اليومية الناشئة عن الحالة الإنسانية المتردية، الأمر الذي يقتضي زيادة تصميمنا على العمل من خلال عملية جنيف الثانية بهدف إنهاء الصراع وتأمين مستقبل أفضل لسوريا.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشكل القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي اتخذناه للتو معلما تاريخيا. فهو يتضمن عناصر قوية ومحددة ترمي لإلزام سوريا باحترام التزاماتها ومنع استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في البلد. وبذلك يكون مجلس الأمن قد وضع آلية قوية تنشئ التزامات ملزمة قانونا عبر تدابير تحقق صارمة. والهدف وراء ذلك واضح ولا يمكن أن يساء تفسيره: يجب على سوريا أن تتعاون تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بهدف تفكيك برنامج أسلحتها الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

وإذا ما احترمت السلطات السورية التزاماتها بشكل كامل، فإن القرار سيتيح القضاء على أحد أكبر برامج الأسلحة الكيميائية في العالم عن طريق الوسائل غير العسكرية. وقد شهدنا جميعا على المذبحة الرهيبة التي وقعت قبل شهر في ضواحي دمشق جراء استخدام الأسلحة الكيميائية. ورأى كل واحد منا بأم عينيه – عبر العشرات من أشرطة الفيديو – الأحداث التي وقعت في ٢١ آب/أغسطس – وهي صور لا تطاق لمحنة الضحايا، والعشرات من جثث الأطفال المصطفة. ومن المهم ألا تتكرر أحداث كهذه أبدا.

ويمثل قرار اليوم أيضا تقدما كبيرا على صعيد وضع المعايير. فللمرة الأولى قرر مجلس الأمن أن استخدام الأسلحة الكيميائية، حيثما يقع، يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويمكّن ذلك المجلس من النظر بصورة تلقائية في هذه المسألة في المستقبل. وذلك تقدم كبير لا شك. ويتسم القرار بكونه ابتكاريا في مجال آخر بالغ الأهمية أيضا. فهذه هي المرة الأولى التي تمكّن فيها مجلس الأمن من الاتفاق على تأييد بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، الذي دعا إلى إنشاء هيئة للحكم الانتقالي ذات سلطات تنفيذية كاملة في سوريا.

غير أن اتخاذ القرار – على الرغم من أهميته البالغة – لن يضع حدا للحرب أو نهاية للمعاناة الهائلة للشعب السوري. ولن يكون ممكنا التصدي للتحديات الإنسانية والأمنية في

الأجل الطويل إلا عبر حل سياسي للأزمة عن طريق التفاوض. ويجب على سوريا أن تشارك في عملية انتقال سياسي تستجيب لتطلعات جميع السوريين. وعليه، نشجع جميع الأطراف المعنية على الاستفادة من الدينامية الإيجابية التي نشأت جراء مسألة الأسلحة الكيميائية هذه، بغية إحراز تقدم نحو وقف الأعمال القتالية، ونحو عقد مؤتمر ”جنيف الثاني“ فضلا عن التقدم نحو تحقيق الانتقال السياسي الضروري في سوريا. ولن يؤدي أي تأخير إلا إلى مزيد من القتلى والمعاناة.

وفي حين يتركز اهتمامنا على أحدث الفصول في الأيام الأخيرة في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، لا يمكننا ويجب علينا ألا ننسى الكارثة الإنسانية التي ما زالت تتكشف في سوريا والبلدان المجاورة، ولا سيما الأردن ولبنان، وأيضا في العراق وتركيا. قال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس إن،

”سوريا أصبحت المأساة الكبيرة في هذا القرن — كارثة إنسانية مشينة مليئة بالمعاناة والتشريد لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث“.

يحتاج السوريين إلى المساعدة، يحاجونها الآن. إن لهم الحق في الحصول على هذه المساعدة بموجب أبسط المعايير الإنسانية المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي. ومن الملح أن تستجب سوريا لمطالب الجهات الفاعلة الإنسانية وأن تيسر الوصول دون عوائق وبحرية إلى السكان المتضررين. ومن الأمور الملحة إزالة العقبات البيروقراطية من أجل ضمان توفير الإمدادات من المعدات الطبية، وتنظيم عمليات الإغاثة الإنسانية وفتح الممرات الإنسانية، وتيسير الوصول إلى السكان المتضررين عبر الحدود وخطوط المواجهة.

وتود لكسمبرغ أن تكرر، مع أستراليا، مطالب الجهات الفاعلة الإنسانية إلى أطراف الصراع في سوريا من خلال رسالة يبعث بها المجلس برمته. ويحدونا الأمل في أن تؤدي تلك الجهود في القريب العاجل إلى اعتماد نص إنساني قوي. كما يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته عن هذه النقطة أيضا. لقد استمعت باهتمام إلى ما قاله وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة، السيد ويليام هيغ، في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد اقتناعنا بأن مقترفي الجرائم التي ارتكبت في ٢١ آب/أغسطس، فضلا عن من يقف وراء جميع الفظائع الأخرى التي ارتكبت في سوريا منذ اندلاع أعمال القتال، يجب أن يحاسبوا على أفعالهم. لقد حان الوقت أخيرا لإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السيد فابيوس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): الليلة، وفي خضم الأزمة السورية، برهن مجلس الأمن أخيرا أنه جدير بهذا الاسم. في ٢١ آب/أغسطس، ارتكب نظام بشار الأسد غير المقبول. قتل ما يقرب من ١ ٤٠٠ مدني، بما في ذلك مئات الأطفال، بالغاز. إن استخدام الأسلحة الكيميائية، البغيضة لدرجة أنه تم حظرها منذ أكثر من ١٠٠ عام، واضح في هذه الحالة. تشير جميع الأدلة إلى النظام. لا أحد يمكنه أن يطعن في هذا.

ونتيجة للتهديد بتوجيه ضربات، وهو ما لم يكن مجرد خدعة، مضينا أخيرا قدما. نمارس الضغط على النظام وحلفائه. وأذكر بأنه على الرغم من أن النظام حتى الآونة الأخيرة كان ينكر وجود الأسلحة الكيميائية ذاته، فقد تعين عليه في غضون أيام قليلة، أن يغير موقفه تغييرا جذريا. وأقر بوجود الأسلحة الكيميائية وقبل تدميرها. واضطلعت فرنسا، شأنها شأن الدول الأخرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، بمسؤولياتها. ونحن نعتقد أن عزمنا أثمر.

يلبي القرار ٢١١٨ (٢١٠٣) الذي اعتمدناه للتو، المتطلبات الثلاثة التي طرحها الرئيس أولاند وأنا في بداية هذا الأسبوع، الذي قد يدخل التاريخ، سواء كان ذلك في

ما يتعلق بسوريا أو إيران، باعتباره الأسبوع الدولي لبدء نهاية الأسلحة الكيميائية. نص القرار على أن استخدام الأسلحة الكيميائية يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي، يمكن لمجلس الأمن أن يتصرف بشأن هذه المسألة في أي وقت في المستقبل، وسوف يكون الضامن لنزع الأسلحة الكيميائية. وينص القرار بوضوح على أن المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم يجب أن يحاسبوا على أعمالهم وأن يقدموا للعدالة. وينص أيضا، كما اتفق زميلانا الروسي والأمريكي في جنيف وقاما بالكثير من العمل لتحقيق هذا الاتفاق، على أنه في حالة عدم امتثال النظام السوري في دمشق، سوف تتخذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وهذا القرار، ليس هدفنا النهائي، إنما هو المرحلة الأولى. وللأسف، لا يمكن للمرء ببساطة تصديق بيانات نظام ظل حتى وقت قريب ينكر مجرد امتلاك هذه الأسلحة. ينبغي أن تنشر الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الفور بعثهما المشتركة. يجب إنفاذ الجدول الزمني الذي حدد في القرار الذي اتخذ اليوم في لاهاي. يجب أن يكون التعاون السوري غير مشروط وشفاف تماما. وسوف يحكم مجلس الأمن، الذي سيبلغ بصورة منتظمة، على مدى التزام سوريا. وسيفرض، عند الاقتضاء، تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكفالة تحقيق الهدف. مجمل القول، إنه لا يكفي أننا اعتمدنا القرار؛ علينا الآن أن ننفذه. وستعمل فرنسا، شأنها شأن سائر أعضاء المجلس، على تحقيق ذلك.

وبصرف النظر عن الجوانب الإيجابية في القرار، تستمر بشكل مأساوى الكارثة الإنسانية والقمع في سوريا. تلزمنا مسؤوليتنا بالتصرف لوضع حد لهذا. وتود فرنسا أن تغتنم وحدة المجلس التي طال انتظارها للمضي قدما بالعملية السياسية، وهي السبيل الوحيد لوضع حد للقتال واستعادة السلام في سوريا. نحن بحاجة إلى التحضير لمؤتمر ”جنيف الثاني“ في الإطار الذي حدده بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، الذي، كما أشار الآخرون، ينص على نقل جميع السلطات التنفيذية إلى هيئة انتقالية. يتحمل الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، إلى جانب الأمين العام ومبعوثه الخاص، اللذين أهنئهما وأشكرهما على عملهما، مسؤولية خاصة في هذا الصدد، كما أظهروا بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية.

بالأمس، ترأست اجتماعا حضره عدد كبير من ممثلي الدول، مع رئيس التحالف الوطني السوري، السيد الجربة. وأكد أنه مستعد إلى إرسال وفد للتفاوض في عملية جنيف الثانية. وعلى أنصار النظام السوري في دمشق، بدورهم، أن يؤكدوا لنا أنهم سيقطعون التزاما مماثلا. أعلم أن الأمين العام ومبعوثه الخاص سوف يبذلان قصارى الجهد من أجل التحرك بسرعة في هذا الاتجاه، على نحو ما أشرت إليه في الاجتماع الأخير للدول الخمس الدائمة العضوية، الذي أسفر عن نتائج إيجابية وعن تحديد موعد لمؤتمر جنيف الثاني. وستدعم فرنسا بالتأكيد هذه الجهود.

نحن نعرف أن سوريا لن ينقذها قرار واحد، على فائدته. ولهذا السبب يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته حتى النهاية. وعلينا، خلال الأسابيع القليلة المقبلة، أن نركز على الشعب السوري واستشهاد أبنائه، الذي يجب أن يتوقف في أقرب وقت ممكن. سيكون هذا هو موقف فرنسا الثابت والدائم في دعم كامل للسلام.

السيد محمدياروف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): ترحب أذربيجان باعتماد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وتعرب عن أملها في أن يسهم الموقف الإجماعي القوي الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم في التوصل إلى حل سلمي للصراع في سوريا، ووضع حد للمعاناة التي يقاسيها الشعب السوري وضمان

الامتثال من جانب الأطراف المعنية لواجباتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ونعرب عن امتناننا لرئيس وأعضاء بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية لما قاموا به من عمل في ظروف أمنية وسياسية صعبة للغاية. ومن الضروري أن تستكمل البعثة تحقيقاتها في جميع ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وأن تقدم تقريرها النهائي. واستمرار دعم جميع الأطراف المعنية لتلك العملية أمر بالغ الأهمية تحقيقا لهذه الغاية.

وأذربيجان تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وخاصة ما ترتب عليه من قتل للمدنيين. ويؤكد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي اتخذ للتو، أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي كما يدرج هذا العمل في عداد التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ومن المهم أن مجلس الأمن أعرب عن إيمانه القوي بأن الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا يجب أن يخضعوا للمساءلة.

وأذربيجان ترحب بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في وقت سابق بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة فيما يتعلق بتأمين وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية الخطيرة، وكذلك بالقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اليوم تحقيقا لهذه الغاية. والهدف الرئيسي يتمثل بوضوح في ضمان الامتثال لجميع جوانب قرار المنظمة والتنفيذ الكامل والأمين لقرار المجلس.

ومن المهم للغاية أن القرار ينص، في سياق إنشاء التزامات محددة ملزمة قانونا، على إجراء استعراض بصورة دورية لجهود التنفيذ في سوريا وأنه في حال عدم الامتثال، فإنه يتوخى فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الأمم. وبتأييد بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/423، المرفق) والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا، فإن مجلس الأمن يمهد الطريق لتحقيق الانتقال السلمي والاستقرار والمصالحة.

ومن الضروري أن توقف جميع الأطراف العنف المسلح وأن تنخرط بشكل بناء في العملية السياسية وتلتزم بتنفيذ بيان جنيف. ومن المهم أن القرار المتخذ للتو يعيد التأكيد مرة أخرى على الالتزام القوي للمجلس بسيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وانطلاقا من هذا الفهم السالف الذكر، قررت أذربيجان دعم القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والانضمام إلى قائمة مقدميه.

السيد يون بيونغ – سي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية كوريا باتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). والقرار يمثل لحظة تاريخية توصل فيها مجلس الأمن أخيرا إلى موقف موحد بشأن الأزمة في سوريا. ويحدوني أمل صادق في أن يدفعنا توافق الآراء نحو الاضطلاع بالمسؤولية التي طال انتظارها والتي يدين بها المجلس للشعب السوري. وفي هذا الصدد، تثني جمهورية كوريا على الجهود المكثفة التي بذلتها الولايات المتحدة وروسيا وغيرهما من أصحاب المصلحة، وكذلك الأمين العام بان كي – مون، خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وتدين جمهورية كوريا استخدام الأسلحة الكيميائية بأشد العبارات الممكنة وتعيد التأكيد على رأيها القائل بأن جميع الأسلحة الكيميائية – ليس في سوريا فحسب، وإنما في جميع الدول الأخرى – ينبغي إزالتها بشكل دائم. واستخدام الأسلحة الكيميائية يشكل جريمة حرب فادحة وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي. والأهم من ذلك أن قرار اليوم ينص على أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ولئن كان اتخاذ القرار يمثل خطوة هامة، فإن تنفيذه بالكامل هو السبيل الوحيد لتحديد القيمة الحقيقية لمشروعنا الجماعي. واللغة القوية للقرار وطابعه الملزم يعبران عن التزام المجلس بقوة بالتخلص الكامل من الأسلحة الكيميائية في سوريا. ومن المهم أيضا أن القرار ينص على اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم الامتثال. ونعتقد أن تشجيع التنفيذ الكامل والفوري للقرار هو حقا مهمة المجتمع الدولي بأسره.

وعلى الرغم من أن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) يركز على إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا، فإن المجتمع الدولي لا يملك ترف السماح بأعمال إفلات من العقاب. وكما ينص القرار، يجب على المجلس التأكد من خضوع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية للمساءلة.

وينبغي أن يواصل مجلس الأمن تركيزه على الهدف الأوسع المتمثل في تسوية الأزمة السورية المستمرة لأكثر من سنتين ونصف. ونود أن نؤكد على أهمية أحكام قرار اليوم التي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا لتنفيذ بيان جنيف (S/2012/423، المرفق). وتأمل جمهورية كوريا بإخلاص أن يُعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن بغية وضع حد للمعاناة المأساوية التي يعيشها الشعب السوري وعدم الاستقرار الإقليمي الناجم عن الحالة في سوريا.

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): تمثل القضية السورية شاغلا ذا أولوية للمجتمع الدولي. وخلال المدة التي تزيد على عامين، تشرد أكثر من ٧ ملايين سوري من ديارهم وسط خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وفي هذه القاعة، ناقش المجلس في مناسبات عديدة القضايا الرئيسية المتعلقة بالحرب والسلام. ولا تتحمل سوريا ولا الشرق الأوسط اندلاع حرب أخرى.

وفي التعامل مع القضية السورية، يجب على المجلس أن يضع في اعتباره مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يحافظ على الشعور بالمسؤولية تجاه الشعب السوري وتجاه تاريخ العالم وضمان أن يتمكن أي قرار يتخذه من اجتياز اختبار التاريخ.

قبل عدة أسابيع، خيمت سحب الحرب الداكنة على المسألة السورية. وساور القلق البالغ العديد من البلدان. والصين تعارض استخدام القوة في العلاقات الدولية. ونعتقد أن الوسائل العسكرية لا يمكن أن تحل المسألة السورية، بل أنها تؤدي إلى مزيد من الاضطرابات والكوارث.

ومما يثلج صدورنا اتخاذ المجلس بالإجماع اليوم للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، والذي يعيد الوضع السوري إلى مسار تحقيق السلام وبعيدا عن خطر الحرب ويتيح فرصة جديدة لإيجاد تسوية سياسية للقضية. وهذه هي المرة الأولى التي يتخذ فيها المجلس إجراء هاما مشتركا بشأن القضية السورية منذ أكثر من عام. والقرار يتماشى مع الاتجاه العام للتسوية السياسية للمسألة السورية ويعبر عن دور المجلس وتضامنه. والصين ترحب باتخاذ القرار.

لقد عانت الصين بشدة من استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الغزاة اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية. ونحن نعارض بحزم استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو جماعة أو فرد. وينبغي للجميع إدانة أي من يستخدم الأسلحة الكيميائية. والصين ترحب بانضمام سوريا مؤخرا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

يحدد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الهدف العام المتمثل في تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا وخريطة الطريق لأعمال المتابعة. والصين مستعدة لإرسال خبراء للمشاركة في العمل ذي الصلة وتقديم الدعم المالي في هذا الصدد. ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية تعاونها الوثيق وأن يفي كل طرف بمسؤولياته

وأن ينفذ على نحو شامل ودقيق قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرار المجلس لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد تسوية مرضية لمسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا.

إن الوضع الإنساني في سوريا يتدهور. والصين تشعر بقلق عميق. وقد قدمت الحكومة الصينية أكثر من ١١ مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى المدنيين السوريين داخل وخارج سوريا. والصين ستقدم الآن ١٥ مليون يوان في صورة مساعدات إنسانية طارئة إلى الأردن وستقدم أكثر من ٢٤ مليون يوان في صورة تحويلات نقدية للمساعدات الإنسانية الطارئة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. وستُستخدم مساعداتنا لمساعدة المشردين داخل سوريا واللاجئين السوريين في لبنان. وسنستمر في تقديم المساعدة الإنسانية إلى سوريا وجيرانها بأقصى قدراتنا.

والتسوية السياسية هي المخرج الوحيد لسوريا. وهذه العملية ينبغي أن تتم بالتوازي مع عملية تدمير الأسلحة الكيميائية السورية. والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) يطلب بوضوح تنفيذ بيان جنيف (S/2012/423، المرفق)، ويدعو إلى عقد مؤتمر جنيف الثاني. وينبغي للأطراف المعنية في سوريا أن تراعي مصالح سوريا وشعبها والتوصل إلى وقف لإطلاق النار ووقف العنف في أقرب وقت ممكن وأن تضع حدا للأزمة عن طريق الحوار وإعادة بناء المنازل للشعب السوري.وتأمل الصين في أن يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء ويعزز التعجيل بعقد مؤتمر جنيف الثاني. وستواصل الصين دعمها لجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام بان كي – مون والممثل الخاص السيد الأخضر الإبراهيمي.

إن المسألة السورية مسألة بالغة التعقيد. فلن يكون من السهل تدمير الأسلحة الكيميائية والقيام بعملية التسوية السياسية. وإذ نستشرف آفاق المستقبل، من المرجح أن تبرز العديد من المشاكل. ونأمل أن تحتفظ جميع الأطراف بصبرها ورباطة جأشها، وتؤيد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وتتمسك بمسار التسوية السياسية. وبصفة الصين عضوا دائما في مجلس الأمن، فإنها على استعداد للعمل مع جميع الأطراف و بذل جهود حثيثة لتحقيق تسوية شاملة وصحيحة وطويلة الأجل للمشكلة السورية.

السيد كاريرا (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): عبر وفد بلدنا خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، عن أسفه لعدم قدرة مجلس الأمن على مواجهة أحد أعنف الصراعات الداخلية وأكثرها إيلاما في عصرنا. وأنا أشير هنا، بطبيعة الحال، إلى الحالة في سوريا، وأثرها على جيرانها والتكلفة الإنسانية المؤلمة الناجمة عنها.

رغم توصلنا معا في مناسبتين للقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، منعت في وقت لاحق الانقسامات الداخلية التي ندركها جميعا تحقيق المزيد من التقدم. ونتيجة لذلك، ينبغي الترحيب ببروز نقطة التقاء بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مسألة واحدة وهي، رفض استخدام الأسلحة الكيميائية. إننا نهنئ الوزير سيرغي لافروف ووزير الخارجية كيري على مبادرتهما التي أدت إلى وضع إطار العمل للقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية في ١٤ أيلول/سبتمبر.

كما أننا نقدر جهودهما فيما يخص تدوين هذا الاتفاق بحيث يمكن لكل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن اتخاذ إجراءات اليوم. إننا نعتقد أن هذه الخطوة هامة للغاية نظرا لقيمتها في حد ذاتها وبسبب أنها تنشط الجهود الرامية إلى حل القضايا الأساسية، وإنهاء العنف، وإيجاد حل للحالة الإنسانية الصعبة وتلبية مطالب الشعب السوري. ولذلك السبب، أيدنا باستمرار البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق)

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، و أيدنا ضرورة عقد مؤتمر دولي بهدف تنفيذه.

ويفسر ذلك أيضا سبب مشاركة وفد بلدي في تقديم القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي اتخذ للتو، والذي ينص على وضع آلية للتحقق وتدمير الأسلحة الكيميائية، تتقيد بمبدأ المساءلة، وتؤكد على الحاجة الملحة للقيام بعملية انتقال سياسي، كما تشدد على الحاجة لامتثال سوريا على النحو الواجب للشروط المنصوص عليها في ذلك الاتفاق.

ويكتسي اتخاذ القرار أهمية حيوية، بالنظر إلى أن المجلس قد اتخذ قراره الأخير حول الحالة في سوريا (القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأود أن أؤكد أيضا أن المجلس قد اتخذ هذا القرار بالإجماع، و لذلك، فهو لا يمثل انتصارا لأي دولة منفردة بعينها. إنه انتصار كبير للأمم المتحدة، ويشكل من خلال الأمم المتحدة، نصرا عظيما للبشرية جمعاء.

ونظرا لتلك العوامل، نود أن نؤكد على النقاط التالية. أولا، على الرغم من أننا نفهم حساسية هذه الحالة وطابعها الملح، كنا نفضل أن تتاح لنا فرصة أكبر للمشاركة في وضع هذا القرار. حيث كنا سنساهم بشكل إيجابي فيه.

ثانيا، من الضروري التحضير للتنفيذ الصارم للقرار الذي اتخذ للتو والالتزام بضمان تنفيذه. إننا ندرك، بالتالي أهمية التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول وسلامة الموظفين، والدعم التشغيلي والامتيازات والحصانات، والموارد المالية الكافية من أجل الاضطلاع بمهامهما بشكل صحيح.

ثالثا، نتيجة للنقاط المذكورة أعلاه، فإننا نأمل أن يعقد في الأجل القصير، المؤتمر الدولي ”جنيف الثاني“ في تشرين الثاني/نوفمبر. وتشكيل حكومة انتقالية بسلطات تنفيذية كاملة مع الموافقة المتبادلة لجميع الأطراف، وضرورة انخراط جميع الأطراف المشاركة بشكل بناء في البحث عن الاستقرار والمصالحة. و نعتقد أنه من الضروري أن تكون أية حكومة مشكلة شاملة وأن تستفيد من الجوانب الإيجابية للمؤسسات التي طورتها الدولة السورية على مدى عقود.

في الختام، لا يسعنا إلا أن نؤكد من جديد التزامنا بالأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والبيان الختامي لمجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق) الصادر في ٣٠ حزيران/٢٠١٢، ونعرب عن أملنا في أن يجري التوصل قريبا إلى وقف لإطلاق نار أخيرا.

السيد عزيز (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشكل القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي اتخذ خلال هذا المساء، علامة فارقة في الصراع السوري. وقد أثبت مجلس الأمن من خلال إعادة التوحد وراء القضية المشتركة المتمثلة في السلام والأمن الدوليين، مرة أخرى بأنه فعال ومتجاوب.

إننا نشكر وزير الخارجية جون كيري ووزير الخارجية سيرغي لافروف على الاهتمام بشكل شخصي والاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن مسألة صعبة. ويشكل تقديم القرار من قبل جميع الدول الأعضاء الـ١٥ دليلا واضحا على أن مجلس الأمن قد تولى تنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي في وقت سابق اليوم.

حظيت مسألة الأسلحة الكيميائية منذ فترة طويلة بإجماع قاطع من جانب المجتمع الدولي. وأدين استخدامها على الصعيد العالمي. تحتفظ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالمسؤولية الرئيسية عن تدمير تلك الأسلحة الخطيرة. والمقصود من قرار مجلس الأمن اليوم تعزيز قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتنفيذه. ويمكن أن يؤدي عدم التنفيذ إلى عواقب وخيمة.

وكلُّنا أمل في أن تستمر روح التعاون والوحدة الذي عادت للمجلس من جديد. وما هذه إلا الخطوة الأولى. فعلى المجلس مواجهة تحديات صعبة. وينبغي أن ينصب تركيزنا على شعب سوريا، حيث يجب وضع حد لمعاناته. ويجب أن يُبقي أي إجراء نتخذه في هذا المحفل شعب سوريا في صلب اهتمامه.

إن تدمير الأسلحة الكيميائية في البلد، أمر مهم، ولكنه ليس علاجا لجميع المشاكل الأخرى التي يعاني منها ذلك البلد غير المحظوظ. يجب أن تتوقف أعمال القتل، وقد فقد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص حياتهم بالفعل. ولا يزال الحل السياسي الخيار الوحيد القابل للتطبيق. لقد حان الوقت للعودة إلى جنيف.

يحدد بيان جنيف الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق) بوضوح عملية انتقالية مقبولة للشعب السوري. فهو يدعو إلى إنشاء سلطة انتقالية تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة. يرسم القرار الذي اتخذ اليوم أيضا الخطوط العريضة لعملية مماثلة. وترد جميع العناصر اللازمة لتسوية النزاع بالفعل في بيان جنيف. ولذلك، من الضروري تنفيذه نصا وروحا.

ويشكل الإعلان عن عقد عقد مؤتمر ”جنيف الثاني“ بحلول منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مظهرا آخر من مظاهر الشعور بالحاجة الملحة للشروع في عملية سياسية تهدف الى انهاء الصراع وتنفيذ المصالحة الوطنية وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري. الطريق لن يكون سهلا. وليس ثمة حل عسكري للحالة في سوريا؛ و الأسلحة لا تؤدي سوى لتفاقم العنف والمعاناة.

يتعين علينا أن نتجاوز الخلافات فيما يخص تفسير بيان جنيف ومتابعة العملية السياسية مع وحدة الهدف. إننا نحث جميع الاطراف في الصراع السوري على الاستفادة من هذه الفرصة بالكامل والعمل من أجل الحوار والدبلوماسية. على الرغم من أنه بالفعل قد فوات الأوان فيما يخص أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ سوري، لا يزال ثمة وقت للملايين الذين تتعرض سلامتهم وأمنهم للخطر. وينبغي أن يظل ذلك نصب أعيننا.

السيد العثماني (المغرب): أخيرا استطاع مجلس الأمن أن يجتمع على قرار وأن يتوافق في مسألة سوريا على قرار ذي أهمية كبيرة القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) لأنه يعكس إرادة قوية وترجمة فعلية من أجل انطلاقة حقيقية لوضع حد للنزاع في سوريا، وتوطئة لإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة. إننا نقدر عاليا تضافر جهود الأعضاء الدائمين بالمجلس للتوصل إلى نتيجة تمكّن من مراقبة الأسلحة الكيميائية السورية والتخلص منها وضمان عدم اللجوء إليها مرة أخرى. ونحيي بهذا الخصوص المجهودات الحثيثة للسيد جون كيري والسيد سيرغي لافروف والتي أسفرت عن الاتفاق الإطاري الموقّع في جنيف في ١٤ أيلول/سبتمبر الحالي بشأن نزع الأسلحة الكيميائية السورية. ونشيد بجهود الأمم المتحدة، وعلى رأسها السيد الأمين العام على الخطوات التي اتخذها كرد سريع على استعمال الأسلحة الكيميائية في سوريا، وعلى رأسها تشكيل لجنة للتحقيق برئاسة الدكتور سيلستروم الذي قام بمعية فريقه بعمل جبار وفي ظرف وجيز وذلك على الرغم من الصعوبات الأمنية التي أحاطت بعمل التفتيش. وفي نفس السياق أشير إلى أن جامعة الدول العربية اضطلعت بدور رائد وأخذت زمام المبادرة منذ اندلاع الأزمة السورية، واتخذت موقفا واضحا من استعمال الأسلحة الكيميائية الذي أدانته بدورها بشدة، من خلال قرارها الصادر بهذا الشأن في ١ أيلول/سبتمبر الجاري.

إن القرار الذي بين أيدينا يعتبر قرارا تاريخيا بكل المقاييس. إذ بالإضافة إلى وضعه لمحددات التعامل مع الأسلحة الكيميائية السورية على أساس اتفاق الإطار الأمريكي الروسي، فقد وثّق بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523،

المرفق) مما يشكل خطوة هامة في اتجاه عقد مؤتمر ”جنيف الثاني“ الذي أكد القرار أيضا على ضرورة انعقاده. وأكثر من ذلك، سجّل هذا القرار سابقة قانونية، وذلك باعتباره لأول مرة وبصفة عامة أن الأسلحة الكيميائية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، مما يسهم في المستقبل في تسهيل تعامل المجلس مع هذا الملف. إن هذا القرار لكل ما ذكر، سيمكّن أيضا من الوقاية من تكرار مثل هذه المجازر الفظيعة التي شاهدناها من قبل. هذا القرار سيمكّن من إزالة إحدى كبرى ترسانات الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط بوسائل سلمية. وهذا القرار قد يكون أيضا مقدمة لإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

بناء على ما سبق، فإن المملكة المغربية تؤيد هذا القرار وتبنّته متمنية أن تتواصل هذه الدينامية بتحديد تاريخ لعقد مؤتمر جنيف الثاني في أقرب الآجال للتوصل إلى حل سياسي يلبي تطلعات الشعب السوري إلى الديمقراطية وفي إطار وحدة سوريا وسلامة أراضيها.

وفي الأخير، أريد أن أذّكر أيضا، كما سبقني إلى ذلك أعضاء آخرون في المجلس، بضرورة متابعة الوضع الإنساني على الأرض، وهو وضع إنساني كارثي، وضع إنساني يعيشه الشعب السوري من خلال الضحايا والجرحى والنازحين واللاجئين والآلام. ويجب التفكير في ما يمكن القيام به لدعم جهود وكالات الأمم المتحدة في هذا الجانب، والتي تستحق منا كل التقدير لما تقوم به من التخفيف من المعاناة المستمرة لهؤلاء المدنيين. كما يجب كذلك إعطاء الأهمية القصوى لدعم دول الجوار التي تعاني مثلما يعاني اللاجئون السوريون فيها، وقد تأثرت بشكل كبير بالتداعيات السياسية والإنسانية والأمنية للأزمة السورية، بما في ذلك التدفق الكبير للاجئين السوريين إلى أراضيها. ومرة أخرى أثمّن هذا القرار ونتمنى أن يكون بداية لحل نهائي للأزمة السورية.

السيد تيمرمان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لم يكن ذلك المشهد المروّع الذي هز ضمير العالم في ٢١ آب/أغسطس حدثا منعزلا أو لا يمكن التنبؤ به. فنحن لا نسمع شيئا – أسبوعا بعد الآخر على مدى أكثر من عامين، وخاصة بعد انضمامنا إلى عضوية مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير – إلا إلى تقارير تتضمن تفاصيلا عن مزيد من القتلى واللاجئين، ومزيد من الأشخاص المشردين، ومزيد من العنف، ومزيد من الأسلحة التي يتم إيصالها إلى جميع الأطراف، علاوة على التقارير عن مزيد من الشكوك في ملاءمة أو ضرورة التوصل إلى حل سياسي، بالإضافة إلى التقارير عن وجود ميل متزايد وخطير إلى العمل العسكري بوصفه الاستراتيجية الأكثر فعالية.

ولذلك السبب على وجه الخصوص، فإننا لا نستطيع القول أن المأساة الجارية في سوريا ناشئة عن الهجوم الذي وقع في ٢١ آب/أغسطس. ولكن يمكننا أن نؤكد أن هذا الحدث المروع قد مهد الطريق أمام التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. ويقع العبء الأكبر من ذلك على السوريين أنفسهم، فضلا عن الحاضرين هنا في إطار ولاية الأمم المتحدة. ولعل ما حدث في ٢١ آب/أغسطس هو أنه – بالإضافة إلى أكثر من ١ ٠٠٠ ضحية من ضحايا ذلك اليوم – فقد استمع العالم بأسره إلى أصوات أولئك الضحايا، وشهد بوضوح تام الكيفية التي تدار بها المصالح الجغرافية السياسية الصغيرة في سوريا والمنطقة بأسرها، وكيف تسهم تلك المصالح في زيادة تفاقم الصراع عوضا عن حله. وشهد العالم أيضا قلة حيلة مجلس الأمن وعجزه عن وضع حد للمذابح اليومية التي تتصاعد على نحو مستفز للضمير الأخلاقي وتشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين.

وقد كانت الأرجنتين – بوصفها بلدا ملتزما التزاما ثابتا بعدم الانتشار وإزالة أسلحة الدمار الشامل، وبصفتها

دولة طرفا في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة – مؤيدا قويا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فضلا عن تأييدها لبرنامج العمل المحدد والتفصيلي بشأن الرقابة على تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وليس هناك مجال للكيل بمكيالين أو المراوغة. فاستخدام الأسلحة الكيميائية جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ولا يمكن للأشخاص الذين يرتكبون تلك الجرائم الإفلات من العقاب. وبهذا القرار اليوم يضطلع المجلس في نهاية المطاف بمسؤوليته عن تحقيق الاستقرار للحالة في سوريا والإسهام في تحقيق السلام الدائم. وبذلك يكرر المجلس التأكيد على قوة مبدأ تعددية الأطراف بوصفه حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وضمان العالم الوحيد ضد هيمنة مبدأ أن القوة هي الحق.

ونتفق أيضا مع أولئك الذين يرون أن من شأن القرار أن يرسي أسسا لإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للأزمة السورية يعبّر عن المطالب والتطلعات المشروعة للشعب، علاوة على إرساء أسس تحقيق السلام الدائم، في ذات الوقت الذي يكفل فيه احترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. وعليه، فإننا نشيد باعتماد مجلس الأمن بيان جنيف المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق) والدعوة إلى التعجيل بعقد ”مؤتمر جنيف الثاني“ كي يصبح تنفيذه ممكنا.

وينص القرار على إنشاء آلية محددة للقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية استنادا إلى الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في جنيف في ١٤ أيلول/سبتمبر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي (S/2013/565، المرفق). وتجدر الإشارة إلى أن القرار يعكس أيضا الشواغل والمقترحات التي تقدمت بها مختلف الدول الأعضاء في المجلس خلال المشاورات التي جرت في الأشهر القليلة الماضية. وقد كان ذلك الجانب أحد العوامل الحاسمة التي جعلت بلدي من مقدمي مشروع القرار.

وتمشيا مع المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الأعضاء.

وبينما نثق بأن مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الصراع السوري ستتصرف بحسن نية وستتعاون من أجل التنفيذ الفعال للقرار، من الواضح أيضا أنه في حال عدم الامتثال فإن المجلس ينفرد بصلاحية حصرية لعقد جلسة من أجل إجراء تقييم واتخاذ التدابير التي يراها مناسبة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وختاما، يود بلدي أن يؤكد مجددا أن أهوال الأسلحة الكيميائية، التي يمثل استخدامها جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، ينبغي ألا تحجب حقيقة أن نسبة ٩٩ في المائة من الخسائر البشرية للصراع سببها الأسلحة التقليدية. ومن الضروري تماما أن يحظر المجلس توريد الأسلحة التقليدية إلى أطراف الصراع. وهذا الاقتراح الذي قدمته الأرجنتين يتوافق مع الآراء التي عبر عنها الأمين العام والمبعوث الخاص الإبراهيمي ومع رغبة الملايين من الرجال والنساء الذين يريدون السلام ويعملون من أجله. ولا يمكننا تجاهل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء سوريا. وقد كان للكارثة الإنسانية التي حاقت بملايين السوريين أثر عميق على الاستقرار المؤسسي والظروف المعيشية للناس في البلدان المجاورة وهي تؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية في جميع أنحاء المنطقة.

والخطوة التي تم اتخاذها اليوم ضرورية وأساسية، ولكن هناك خطوات أخرى يجب اتخاذها من قبل المجلس. وفي هذا الصدد، ستواصل الأرجنتين المناداة بتحقيق المساءلة الفعالة

وإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية والسماح بالوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية واتخاذ تدابير للحد من نقل الأسلحة إلى جميع أطراف الصراع ورفض استخدام القوة واعتماد خيار الحوار والتوصل إلى حل سياسي سلمي بوصفه مسارا مشروعا وواقعيا لإحلال السلام ومنع المزيد من العنف.

السيد غاساناا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بينما يستعد العالم لإحياء الذكرى السنوية العشرين لجريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا، والتي ستكون أيضا تذكيرا بالعجز الذي لا يُنسى لمجلس الأمن عن إنقاذ مليون من مواطني هذا العالم، تلطخ ضمير المجتمع الدولي مرة أخرى بفعل الصراع الدائر في سوريا والذي دخل شهره الثلاثين.

لقد قلنا ”لن يتكرر ذلك أبدا“ بعد ما حدث في رواندا، ولكن منذ عام ١٩٩٤ وقف المجتمع الدولي عاجزا وشهد مجازر مروعة وأعمال تطهير عرقي في أنحاء كثيرة من العالم. وكما حدث في عام ١٩٩٤، عندما مُنع مجلس الأمن من التدخل في رواندا بسبب السياسة الواقعية غير المبررة السائدة في المجلس، ولا سيما بين الأعضاء الدائمين، لم يتمكن المجلس مرة أخرى من إنقاذ أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في سوريا بسبب الانقسامات الموجودة دائما بين الأعضاء الذين يملكون حق الفيتو.

وقد بلغت أهوال الأزمة السورية ذروتها بالهجوم الكيميائي الذي وقع في ٢١ آب/أغسطس في الغوطة، حيث لقي ١ ٥٠٠ من الأبرياء حتفهم بفعل الأسلحة السامة التي حُظرت قبل قرن. وأعتقد أن العالم بأسره قد صُدم، ربما بسبب الصور المؤلمة لأطفال يلفظون أنفاسهم الأخيرة. وثمة مثل فرنسي يقول إن المصائب لا تخلو دائما من بعض الفوائد. ويبدو أن صور معاناة هؤلاء الأطفال قد فتحت أعيننا. ولذلك، أنا ممتن للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للإطار الذي اتفقا عليه (S/2013/565، المرفق) فيما يتعلق بتدمير مخزون الأسلحة الكيميائية في سوريا والذي تُرجم إلى القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي اتخذناه للتو بالإجماع. ومما أثلج صدرنا أن القرار يتضمن أحكاما لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية بتأييد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن نرحب على وجه الخصوص بقرار مجلس الأمن فرض تدابير قسرية بموجب الفصل السابع في حالة عدم امتثال الأطراف السورية للقرار.

وعلاوة على ذلك، كان من دواعي سرور رواندا أن مجلس الأمن وافق على ضرورة المساءلة وعلى إحياء عملية جنيف. وبينما لقي ١ ٥٠٠ سوري حتفهم بالغاز فعلا قبل شهر، لا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال قُتلوا خلال الثلاثين شهرا الماضية بالأسلحة التقليدية. ونحن نعلم علم اليقين أن الحل العسكري قد فشل حتى الآن في سوريا ولا يمكن أن يكون ردا قابلا للتطبيق بالنسبة للبلد والمنطقة. ولذلك، ترحب رواندا بإحياء البيان الختامي (S/2012/523، المرفق) لمجموعة العمل من أجل سوريا وعملية الانتقال السياسي في سوريا.

وأغتنم هذه الفرصة لأحث مجلس الأمن، ولا سيما الدول الدائمة العضوية التي لها تأثير على الأطراف السورية، على ضمان عقد المؤتمر الدولي بشأن سوريا لتنفيذ بيان جنيف في أقرب وقت ممكن وتفاوض الأطراف بحسن نية، مع شعور بالمسؤولية، بغية إيجاد حل دائم وإنهاء المعاناة القاسية للشعب السوري. ومما يثلج صدري المعلومات المقدمة الليلة والتي تفيد باحتمال التوصل إلى اتفاق على بدء مؤتمر ”جنيف الثاني“ في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

ومع ذلك، وبالنظر إلى الجرائم البشعة التي ارتكبت في سوريا، تعتقد رواندا اعتقادا قويا أن أي حل سياسي ينبغي أن يضمن محاسبة جميع الذين ارتكبوا جرائم في سوريا أمام

القضاء. ومن ثم، نرحب بالأحكام المتعلقة بالمساءلة الواردة في القرار المتخذ. وستقوم رواندا بدورها لضمان تنفيذها.

اسمحوا لي أن أختتم برسالة طلب مني رئيس رواندا نقلها إلى المجلس:

”أؤكد مجددا اقتناعي بأن المسؤولية الأساسية لهذه الهيئة العالمية هي مسؤولية الحماية. وسيكون الهدف المتفق عليه المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين لا طائل من ورائه إذا كانت المصالح الجغرافية الاستراتيجية لها الغلبة على حياة الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. ولذلك، أثني على مجلس الأمن لتطوره ببطء بشأن هذه المسألة. ورواندا، التي تستنير بتجربتها في عام ١٩٩٤ وفي مجلس الأمن على السواء، مستعدة لمواصلة العمل مع الدول الأخرى الأعضاء لضمان أن تكون حماية حياة البشر وسلامة النساء والأطفال في صميم قراراتنا دائما“.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): ترحب توغو باتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بأحكامه العديدة المبتكرة بصورة بارزة. ونرحب بروح التوافق التي سادت بين المفاوضين بشأن النص، وهم، الأعضاء الدائمون، وعلى وجه الخصوص، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

ما من شك في أن إطار القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية (S/2013/565، المرفق) بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قد مهد الطريق لهذا الحل الوسط وأود أن أعرب مجددا عن امتناننا لوزير خارجية الولايات المتحدة ووزير خارجية روسيا اللذين بذلا جهودا شاقة للتوصل إلى الاتفاق. وتوغو تود، من خلال المشاركة في تقديم النص والتصويت مؤيدة له، أن تؤكد على ضرورة تدمير الأسلحة الكيميائية ليس في سوريا فحسب، ولكن بصفة خاصة تخليص عالمنا من هذا النوع من الأسلحة ومن غيره من أنواع أسلحة الدمار الشامل.هذا المساء، تمكن المجلس من التكلم بصوت موحد بشأن سوريا. وهذا يبعث برسالة قوية إلى جميع أطراف النزاع في سوريا. ولذلك يمثل اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) خطوة حاسمة في عملية حل الأزمة السورية. ونتيجة لذلك، يجب على مجلس الأمن أن يكثف عمله من أجل تحقيق مستقبل أفضل لسوريا بألا يدخر أي جهد لعقد مؤتمر جنيف الثاني في أقرب وقت ممكن. ونحن نرحب بالإعلان الذي أصدره الأمين العام في هذا الصدد ويقول فيه إنه يمكن عقد المؤتمر في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

يجب المحافظة على الوحدة الرزينة بين الأعضاء الدائمين في المجلس، التي أفضت إلى اتخاذ هذا القرار، من أجل جمع كل الأطراف في سوريا – الحكومة والمعارضة لكي يجريا حوارا بناء بهدف البدء في عملية الانتقال السياسي في ذلك البلد. لا بد لخريطة الطريق التي يمكن أن تتبعها الحكومة الانتقالية تحديد المهام العاجلة التي يتعين الاضطلاع بها، ولا سيما كفالة سلامة السكان، والشروع في عملية المصالحة وإعادة بناء سوريا على أسس جديدة.

يجب على المجلس أيضا أن يواصل إيلاء الاهتمام للتيارات الإرهابية التي تهدد سوريا. وبينما يزداد الإرهابيون عزما وقدرة على الإبداع، ويستولون على أراض جديدة ويبثون الرعب في صفوف السكان، فإن بناء سوريا علمانية ومتعددة الأديان سوف يسهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي أخضعه الصراع الحالي لاختبار مرير.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن قلق بلدي إزاء تدهور الحالة الإنسانية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. في هذا الصدد، تؤيد توغو المبادرات الرامية إلى أن يتخذ المجلس قرارا بغية حشد الجهات المانحة من أجل مساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلاً لأستراليا.

من الواضح أن اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) هذا المساء يمثل لحظة تاريخية بالنسبة للمجلس، ونأمل أن يكون نقطة تحول في نهج المجلس تجاه الصراع السوري. ويبين القرار أن المجلس يمكنه اتخاذ إجراءات حاسمة وموحدة وبوسعه استخدام سلطته للمساعدة على رسم مستقبل يتسم بالاستقرار والأمن لجميع السوريين. ونشكر وزير الخارجية لافروف، ووزير الخارجية كيري والأفرقة التابعة لهما على مثابرتهم. كما نشكر الأمين العام، والدكتور سيلستروم والأفرقة التابعة لهما على ما قاموا به من عمل فعال، في كثير من الأحيان في ظروف صعبة للغاية، لكي يقدموا إلى المجلس استنتاجا لا لبس فيه بأن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت بدمشق في ٢١ آب/أغسطس.

وكما نعلم، فإن القرار يعالج عددا من الأمور الهامة. فللمرة الأولى، يوضح بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويعزز هذا التوضيح من المجلس القاعدة الأساسية للعلاقات الدولية التي مضى على وضعنا إياها ٩٠ عاما: وتنص على أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص في أي ظرف من الظروف أمر فظيع للغاية، ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وينبغي للبيان أن يكون رادعا قويا لكل من تسول له نفسه استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل.

يفرض القرار التزامات ملزمة قانونا على سوريا بتأمين الأسلحة الكيميائية وتدميرها، وبوجوب أن تتعاون السلطات السورية الآن دون أي شروط مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ووضع جميع أسلحة سوريا الكيميائية وما يتصل بها من مواد ومعدات والسيطرة عليها بالكامل تحت إشراف دولي، وكفالة تدميرها تدميرا كاملا ونهائيا يمكن التحقق منه تنفيذه. وقرر المجلس أنه ستكون هناك عواقب بموجب الفصل السابع إذا لم تمتثل سوريا. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نظل متيقظين في تقييم امتثال سوريا لهذا القرار.

والأهم من ذلك، يؤكد القرار مجددا أيضا على وجوب إخضاع الذين ارتكبوا هذه الجريمة الفظيعة الجماعية ضد مواطنيهم للمساءلة عن أعمالهم. وترى أستراليا بأن الأدلة المتاحة تشير إلى أن السلطات السورية هي من كانت مسؤولة عن ارتكاب هذه الجريمة، وأن هذه الحادثة أكدت على ما قالته أستراليا منذ وقت طويل: ينبغي للمجلس أن يحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبطبيعة الحال، فإن الأهمية التاريخية للقرار الذي تم اتخاذه الليلة تتجاوز نطاق الأسلحة الكيميائية. لقد مضى ١٥ شهرا على الاتفاق على بيان جنيف (S/2012/523)، المرفق) بشأن الانتقال السياسي في سوريا. الآن، وللمرة الأولى، فقد أقره مجلس الأمن في نهاية المطاف. ويجب أن نبني على هذا الأمر على سبيل الاستعجال. يتعين علينا أن نجمع الأطراف السورية معا كي يتمكنوا من الاتفاق على وقف لإطلاق النار وانتقال سياسي موثوق.

مهما كانت أهمية القرار الذي تم اتخاذه الليلة، فإن الحقيقة المريرة مع ذلك هي أن السوريين أنفسهم، وجيرانهم والمجتمع الدولي يواجهون كارثة إنسانية دائمة التسارع – وهو ما سماه الأمين العام الليلة ”هذه القائمة من الفظائع“: ما يزيد على مليونين من اللاجئين السوريين، و ٥ ملايين من المشردين داخليا، و٨ ملايين من المحتاجين إلى المساعدة، وما يزيد على ثلث مساكن سوريا مدمر. ويجب على المجلس أن يعالج هذه الأزمة الإنسانية على نحو أكثر حزما وأن يفعل ذلك الآن.

وكما ذكر وزير الخارجية أسيلبورن، تعتزم أستراليا ولكسمبرغ بعد وقت قصير تعميم نص من شأنه أن يقدم دعما قويا لعمل الوكالات الإنسانية وأن يحدد بوضوح الخطوات

الملموسة التي يجب أن تتخذها جميع الأطراف في سوريا لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. وأطلب إلى جميع زملائي أعضاء المجلس النظر إيجابيا في مشروع النص بمجرد تعميمه بهدف اتخاذ قرار في بداية الأسبوع المقبل. ويؤدي كل يوم نتأخره إلى وجود ٦ ٠٠٠ لاجئ سوري آخر.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لقد كان قرار الليلة بالغ الأهمية، وآمل نستمر على هذا النهج في الأيام المقبلة.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/٤٥.